

المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي : الرهانات والتحديات

د - مسيح الدين تسعديت

أستاذ محاضر - قسم أ

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

مقدمة:

لم تكن منطقة الساحل الإفريقي إلى غاية ما يسمى بنهاية الحرب الباردة محل اهتمام الرأي العام العالمي، ولا محط أنظار القوى الكبرى والمنظمات الدولية، بل مجرد رقعة قاحلة وجافة من الصحراء الإفريقية، يقطنها أفراد قبائل رحل عرفوا بالبدو، غير أن الأمر تغير - عد ذلك- لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وهو ما جعلها جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية الدولية وبالخصوص للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحتها للإرهاب.

وعلى الرغم من تعدد تعاريف الساحل الإفريقي وتحدياته، ستقتصر الدراسة على دول المنطقة التي يتواجد فيها التوارق (وهي مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، والجزائر، وليبيا)، لأنّ عملية بناء السلم تكون في الغالب بعد النزاعات المسلحة، وبالتالي يمكن القول أنّ النزاع الترقّي في المنطقة يعتبر المحور الأساسي ضمن مقاربة الجزائر لبناء السلم في الساحل، على الرغم من شمول المقاربة لمحاربة التهديدات الأخرى.

وينطلق الأخذ بظاهرة هذا التهديد من موقع المنطقة بالنسبة للجزائر وما تمثله من فناء إستراتيجي لها، ومعبّرها إلى وسط وجنوب القارة، ومصدر العديد من التهديدات الأمنية التي تخترق حدودها (دون تأشيرة). ومن ثمة سيحاول هذه البحث الإجابة عن السؤال الأتي: لماذا تولي الجزائر اهتماما كبيرا ببناء السلم في الساحل الإفريقي، وما هي أهم العقبات التي تقف في طريقها؟

وهو ما يتطلب الإعتماد على مجموعة من المحاور، والتي من أهمها المقاربة الجزائرية لمفهوم السلم وبنائه، وبالخصوص ما يتعلق منها بمنطقة الساحل، وما هي الرهانات الممكنة التي يمكن بوساطتها مواجهة التحديات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، من أجل بناء السلم المنشود.

المحور الأول - أصول المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي:

تستمد المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل أصولها من مبادئ راسخة في السياسة الخارجية الجزائرية والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1- التسوية السلمية للنزاعات الدولية:

لقد تناولت الموثيق الرسمية هذا المبدأ صراحة، ومنها ما جاء في دستور 1976 في المادة 89 والتي ورد فيها: "تمتتع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية"⁽¹⁾.

كما ورد ذلك في دستور 1989 مع تسجيل اختفاء الفقرة الثانية في المادة 25، واكتفائها بما يلي: "تمتتع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها."⁽²⁾

أما نص المادة 26 من دستور 1996 فقد أعاد الفقرة الثانية- ولو بصيغة جديدة- التي جاءت في دستور 1976 وكان مضمونها: "تمتتع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"⁽³⁾.

2- دعم التعاون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

لم يتوقف الدعم الجزائري عند التحرر السياسي، بل تواصل إلى حد دعم التعاون الدولي والكفاح من أجل تحقيق الرقي الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للقارة الإفريقية، وفي هذا الصدد نصت المادة 93 من دستور 1976 على ما يلي: " يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية"⁽⁴⁾.

وبعبارة لم تختلف كثيرا جاء في المادة 27 من دستور 1989 ما يلي: " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"⁽⁵⁾.

وقد اختصرت المادة 28 من دستور 1996 هذا المبدأ فيما يأتي: " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول"⁽⁶⁾.

3- قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

يكرس ميثاق الاتحاد الإفريقي، وقبله ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية هذا المبدأ، الذي نصت عليه الدساتير الجزائرية ضمنا في المادة الثالثة عشر من الدستور: " لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني"⁽⁷⁾، وقد كانت نتيجة ذلك ضبط هذه الحدود مع الدول المجاورة، منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، في ما سمي بحرب الرمال سنة 1963، ولأجل حل المشكل عقدت اتفاقية إفران في 15 جانفي 1969، واتفاقية تلمسان في 27 ماي 1970، ثم معاهدة في 15 جوان 1972، كما عقدت اتفاقيات مع دول الجوار الأخرى من أجل ترسيم الحدود معها، فتم التوقيع مع تونس في جانفي 1970، وأخرى في 19 ماي 1983، وهي الدولة الوحيدة التي رسمت معها الحدود على أرض الواقع. بالإضافة إلى اتفاقيات مع موريتانيا والنيجر ومالي. أما الحدود الليبية الجزائرية فظلت خاضعة للاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

والخلاصة، أن مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار سمح للجزائر تجنب الأزمات مع دول الجوار، والحفاظ على ترابها الوطني، وهو ما جعلها ترفض انفصال شمال مالي، وتدعو - مرارا وتكرارا - إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لدولة مالي.

4- حسن الجوار الإيجابي.:

لقد تم الإعلان عن هذا المبدأ من طرف الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد - رحمه الله - في خطابه يوم 20 ديسمبر 1981 أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، معلنا أن: " حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية لا يكفي لضمان الاستقرار والوفاق"⁽⁸⁾، كما يواصل للتأكيد على ضرورة إضفاء التفسير الإيجابي الذي يعني: " إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب، وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر"⁽⁹⁾.

وقد سارت الجزائر على هذا المنوال في كل جهودها الإقليمية والقارية، كما هو مجسد في المشاريع التكاملية، كاتحاد المغرب العربي، والتنمية كالتنمية.

5- التعاون الثنائي والجهوي:

يقوم هذا المبدأ على بعث تعاون ثنائي وإقليمي من أجل تنمية وتدعيم علاقات الجوار، وقد شمل إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لذلك، منها ما عرف باتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار، والتي أبرمت طوال الستينات مع جميع الدول المجاورة باستثناء المغرب⁽¹⁰⁾.

المحور الثاني- أسس المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي:

على الرغم من أهمية عملية السلم، ووجود توافق حول تحقيقها، إلا أن هناك من يميز بين مراحل بنائها، حيث يميز غالتونغ بين "ثلاث طرق لتدخل الأطراف في النزاعات" (11) وهي:

- صنع السلم: مسار التفاوض الذي يجري بين صناعات القرار من أجل تحقيق حل رسمي للنزاع.
- حفظ السلم: يتضمن طرف ثالثا للفصل بين الجماعات المتحاربة، والحفاظ على وقف العنف المباشر، أو التقليل منه.

- بناء السلم: ويركز على البيئة الاجتماعية، والنفسية والاقتصادية على مستوى قاعدي Grassroots Level، إذ يكون المقصد منه هو خلق بيئة قائمة على العدالة والمساواة والتعاون، ومن ثمة التعاطي مع الأسباب الكامنة للنزاع "العنيف" ليكون أقل من ذلك في المستقبل.

ويعرف Shinoda بناء السلم على أنه "خلق بنية سياسية واجتماعية قادرة على منع انفجار النزاع، أو العودة إليه، وتأييد السلم". (12)

أما بطرس بطرس غالي فرأى أن "بناء السلم يأتي بعد النزاع، وهو عملية تعيين ودعم البنى التي تقوي السلم وتمتته بغرض تقادي السقوط في النزاع مرة أخرى" (13)

ويقصد ببناء السلم في إطار هذا البحث " جملة الإجراءات التي تستهدف التقليل من خطر الوقوع في النزاع أو العودة إليه، من خلال تعزيز القدرات الوطنية خلال كل مستويات إدارة النزاع، وبناء أسس السلم والتنمية المستدامة" (14).

وواقع، أن تبني هذا التعريف كان بغرض التناسق مع خصوصية الوضع في المنطقة، التي تعرفت النزاعات منذ تأسيس الدول المستقلة في كل من مالي والنيجر، بل وما زالت تتدلع من حين لآخر مما يجعل البحث عن أساليب وميكانيزمات أكثر فعالية خلال كل مراحل إدارة النزاع*.

وبخصوص المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي فنتميز بالخصائص التالية:

1- السعي إلى تحقيق السلم السالب والسلم الموجب في آن واحد :

يستعار هنا تقسيم جوهان غالتونغ للسلم إلى نوعين هما:

- السلم السالب **Negative Peace** : ويقصد به غياب العنف الجسدي المباشر (15)، وهو العنف الذي يتعرض إليه الناس جراء الحروب أو الاعتداءات الأخرى.
- السلم الموجب **Positive Peace** : وهو غياب العنف البنوي كالموت بسبب الجوع، أو الأمراض والأوبئة الفتاكة، وهو وثيق الصلة بالعدالة لا سيما الاجتماعية منها (16).

وعليه، فإن المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي ظلت مرتكزة أولا على ضرورة تحقيق السلم السالب، أي وقف العنف المباشر الذي تعرفه دول المنطقة جراء النزاعات الداخلية، كما هو الحال في مالي والنيجر، والوضع في ليبيا منذ 2011، ومتبينة ثانيا أسلوب الوساطة لتحقيق المصالحة بين الفرقاء.

ويسجل في إطار هذا المسعى، تخلي الجزائر عن التركيز على الحسم العسكري الذي تبنته تجاه التوارق أثناء تمرد كيدال 1963، وتحولها منذ القمة الرئاسية بجانت يومي 8 و 9 سبتمبر 1990، إلى ضرورة التحاور من أجل عودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الأزواد (17).

ووفقا لنفس المنطق، جرت مفاوضات السلام بين مالي وحركة الأزواد تحت رعاية الوساطة الجزائرية على المستويين المحلي والمركزي، إلى أن أفضت إلى اتفاقية تامنراست في جانفي 1991، فالقراءة المتأنية للمواد الثلاثة عشر لتلك الاتفاقية تبين تركيز الجزائر على ضرورة وقف القتال، وتحقيق الأمن العسكري من أجل عودة الاستقرار إلى البلاد (18).

وبدأت الجزائر منذ اتفاقية الصلح في فيفري 1995 في التفكير الحقيقي حول **السلم الموجب**، أي ضرورة محاربة اللادعالة التي تعتبر سببا رئيسا في العنف، وهو ما تأكد بجلاء أثناء اتفاق الجزائر للسلام سنة 2006، كما لم تتوان الجزائر في تحقيق السلم بشقيه بعد التدخل الفرنسي في مالي سواء ضمن خارطة الطريق لجوان 2014، أو الجولات المختلفة التي مازالت متواصلة، وفي ذلك تركيز على ضرورة المصالحة الوطنية، والتي تعتبر إحدى أوجه الدبلوماسية المتعددة المسارات⁽¹⁹⁾، بدلا من التركيز على المسار الواحد كما هو معهود في الدبلوماسية التقليدية، أي إشراك الفواعل الرسمية فقط دون الاهتمام بالمدينين والإطارات وباقي شرائح المجتمع.

ولا يقتصر الأمر على مالي، إذ تكفلت الجزائر بدور الوسيط في سلسلة من المفاوضات بين الحركات التارقية وحكومة النيجر ساهمت في التوصل إلى معاهدة سلام في 1995.04.24، ومن بين ما تضمنته هذه الاتفاقية إدماج المقاتلين التوارق بصفة كلية في الجيش أو القوات الأمنية النيجرية، والقيام بعملية تنمية حقيقية في المناطق الشمالية²⁰، وهو ما يبين التزام الجزائر بضرورة تحقيق **السلم السالب والموجب** في آن واحد.

وكانت الوساطة الجزائرية قد قادت المفاوضات بين الحكومة والتوارق بوقادوقو في فيفري 1994، بعدما تم تأسيس محافظة سامية أوكلت إليها مهمة إحلال السلم بالبلاد، وقد أعدت المقاومة برنامجا يعد بمثابة قاعدة للتفاوض يتكون من شقين. تضمن الشق الأول جذور المشكل التارقي ووضعيته التي تتميز بالتهميش السياسي، والفقر والقمع والتهديد، وجاءت في الشق الثاني مختلف مطالب الشعب التارقي بحيث يعتبر تلبية الشق الشرط الأساسي لإحلال السلم الدائم.

أما بخصوص ليبيا فقد عرضت الجزائر كذلك جهود الوساطة من أجل إيجاد مخرج للمأزق الأمني الذي وقعت فيه البلاد منذ أحداث 2011، على إثر انتقال عدوى "الثورات العربية" إليها، وبالأخص بعد تدخل الناتو، وقد أوضحت الأطراف الليبية المختلفة رغبتها في الوساطة الجزائرية، وكانت الاستجابة بـ " **استعداد الجزائر لإجراء الحوار السياسي**"⁽²¹⁾.

ويعود سبب اللجوء إلى الجزائر من أجل التوسط بين الفرقاء الليبيين إلى أربع عوامل أساسية هي⁽²²⁾:

- نجاح الوساطة الجزائرية بين الفرقاء التونسيين سنة 2013.
- إحرارات الوساطة الجزائرية بين أطراف النزاع في مالي.
- تراجع الدور المصري في المنطقة.
- الخوف من انتشار تنظيم داعش في ليبيا وذلك بسبب غياب الاستعدادات العسكرية الوطنية في ظل انتشار الميليشيات المختلفة.

وتتولى الجزائر - اليوم- برنامج المصالحة الوطنية الليبية لوقف النزيف الدموي بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية الليبية، حيث جاء على لسان وزير خارجيتها: "**مهمتنا هي تسهيل الحوار بين الليبيين، وليس اتخاذ القرار بالنيابة عنهم**"⁽²³⁾، مخبرا بأنّ عملية الحوار: "**مهمة وحساسة وخطيرة في آن واحد**"⁽²⁴⁾.

وللإشارة، فإنّ هذه الجهود لبناء السلم بشطريه لم تقتصر على المفاوضات والاتفاقيات، إذ تبين المساعدات الجزائرية لدول الساحل ذلك بجلاء، بحيث بلغت قيمة المساعدات الممنوحة لمالي سنة 2012 من أجل مباشرة مخطط أممي وتنموي شامل ما قيمته 10 مليون دولار²⁵، إضافة إلى "إلغاء الديون المقدرة بـ 1,4 مليون دولار، ومساعدات غذائية قدرت بـ 3100 طن، وأخرى إنسانية وطبية بلغت 51 طنا"⁽²⁶⁾، وتساهم الجزائر بـ"10 مليون دولار في برنامج تخفيف تجارة الأسلحة مقابل تعويض مالي، إضافة إلى تكوين قوات مشتركة قوامها 75000 جندي"⁽²⁷⁾.

أما المساعدات المقدمة للنيجر فقد بلغت في نفس السنة 40 طنا من المساعدات الطبية، و3100 طن من الأرز، كما عرفت إلغاء ديونها المقدرة بـ 23748 مليون دولار. كما تلقت بوركينا فاسو مساعدات إنسانية وغذائية بعد فيضانات 2009، وأخرى سنة 2012 لاحتواء آثار اللاجئين الماليين بلغت 40 طنا من الغذاء⁽²⁸⁾.

وقد تكلفت الجهود الجزائرية بإنشاء الهيئة الإنسانية الجديدة في منطقة الساحل في جوان 2012، بين الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري، والبوركينابي، والمالي، والليبي، والنيجيري، والموريتاني، والتشادي، مهمتها تطوير الدبلوماسية الإنسانية ومتابعة الوضع الإنساني في منطقة الساحل.

2- الانتقال من الحل إلى التحويل:

بيّنت الدراسات الحديثة فشل مقاربة الحل للتعاطي مع النزاعات الاجتماعية الداخلية، وذلك لأنها وضعت لمعالجة "الشؤون الكلاوزفيتزية المتحارب حولها بين مراكز السلطة" Clauswitzean affairs fought out by power centers⁽²⁹⁾، أو ما يسمى النزاعات ما بين الدول، ومن ثمة صارت مقاربة التحويل أكثر جذبا في معالجة النزاعات الجديدة، ومع ظهور النزاعات الجديدة لم يعد إنهاء النزاع المقصد الرئيس، لأنه في الغالب لا يحقق العدالة، في الوقت الذي يعد تحويل النزاع أكبر ضمانا لاستمرار الاتفاق، من خلال تحقيق أعلى نسبة من المشاركة من طرف مجموعات النزاع، وهو ما جعل مقاربة تحويل النزاع تنتزع مكانة لنفسها في إطار دراسات السلام، ويتم التحويل في الواقع على خمسة أصعدة هي السياق، الفواعل، المسائل، الأشخاص والجماعات من أجل التخلص من تراث المرارة⁽³⁰⁾ (The legacy Of Bitterness).

وبالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي فقد كانت الجزائر أثناء بداية الأزمة الترقية في مالي تدعو إلى إيجاد حل نهائي لها، وكان الخبراء الجزائريون يحذرون في كل مرة النظام المالي من انفجار الأوضاع بسبب تماديه في الاستهانة بمشاعر التوارق/الأزواد، والاستمرار في سياسة التهميش، واعتبار هؤلاء مواطنين من الدرجة الثانية قياسا ببقية الماليين⁽³¹⁾. كما هيمن اقتراب الحل على الجهود الجزائرية من أجل إيجاد تسوية للنزاع التارقية في المنطقة خاصة أثناء اتفاقيات تمنراست، التي احتوت موادها الثلاثة عشر على الحلول العسكرية دون أي بديل آخر. وابتداء من اتفاق الصلح لسنة 1995 وبعده معاهدة السلم بين الحركات التارقية وحكومة النيجر في نفس السنة، وصولا إلى اتفاق الجزائر 2006، وخارطة الطريق لجوان 2014 يسجل التحول إلى مقاربة تحويل النزاعات.

فعلى مستوى السياق سعت الجزائر إلى ضرورة تحقيق التنمية في مناطق النزاعات، والقضاء على التخلف والفقر ومسببات اللادعالة، باعتبارها السبب الرئيس في اندلاع النزاعات، وعلى مستوى الأطراف حاولت الجزائر - وما زالت تفعل - سياسة جمع جميع الأطراف على كثرتها وتنوعها، من أجل تحويل ذهنياتهم نحو التسامح والصلح، ونسيان الأحقاد التاريخية.

3- متلازمة الأمن والتنمية:

بدأت هذه المتلازمة في البروز منذ لقاء قاو يومي 25 و26 أكتوبر 1990، إذ عرف "مناقشة تنقل الأشخاص والممتلكات، وتطوير وتنمية المناطق الحدودية عن طريق محاربة ظواهر الهجرة السرية، والمخدرات والتهريب، وتوعية سكان الحدود باحترام القوانين التنظيمية الجاري العمل بها"⁽³²⁾، وتواصل العمل وفق نفس المنطق، إذ صار الأمن ملازما للتنمية عند أي حديث عن معالجة الأزمات والنزاعات في المنطقة.

ففيما يتعلق بالأمن بات من الواضح أنّ التهديدات الأمنية الجديدة المنتشرة في الساحل، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب لا تقهرها أي وسيلة غير مكافحتها وبكل حزم، خاصة بعد أن صارت متشابكة بفعل ظروف المنطقة والتحويلات الإستراتيجية على المستوى الدولي، التي حولت منطقة الساحل الإفريقي من قاعدة خلفية للحركات الإرهابية إلى فضاء للعمليات الإرهابية ذاتها⁽³³⁾.

أما الشق التنموي للمقاربة الجزائرية فلم يقتصر على الدول السابقة الذكر بل شمل الاهتمام بمراكز العبور بداخل الوطن، لتمييز اللاجئين عن المهاجرين غير الشرعيين، والتكفل بإنشاء الطريق العابر للصحراء بطول 4300 كلم بتكلفة 64 مليار دولار⁽³⁴⁾، إضافة إلى أنبوب الغاز العابر للصحراء بطول 4300 كم بالشراكة مع نيجيريا، الذي وقعته سنة 2009، وكذا إنجاز خط ألياف بصرية بين الجزائر (من بني صاف) ونيجيريا (مرورا بالنيجر).

المحور الثالث- رهانات المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي:

تهدف الجزائر من الجهود المكثفة لبناء السلم في الساحل إلى صيانة مجموعة من المصالح الحيوية، التي باتت مهددة باستمرار، وفيما يلي إشارة إلى البعض منها:

1- تأمين الحدود الجنوبية للجزائر:

على الرغم من صعوبة التغطية الأمنية للحدود الطويلة، فإنّ تأمينها يبقى هدفا رئيسا للجزائر في كل الفترات، لاسيما بعد انتشار الثالوث الخطير المكون من الإرهاب والإجرام والتفريب، إذ سمحت الضربات العسكرية الداخلية المكثفة من أجل القضاء على الإرهاب بفرار الإرهابيين نحو الساحل، ثم عودتهم بقوة بعد تحالفهم مع مهربي المخدرات من أمريكا اللاتينية⁽³⁵⁾. كما تسعى الجزائر وبكل حزم لتأمين البلاد من انتقال الأمراض والأوبئة إلى أراضيها جراء حركات تنقل اللاجئين، مما جعلها تهتم بتنمية مراكز العبور بداخل ترابها الوطني، على غرار جانت وعين قزام.

2- تأمين المنشآت النفطية:

تعد الثروة النفطية للجزائر المصدر الرئيس للإيرادات من العملة الصعبة، إذ تمثل الثروة النفطية والغازية حوالي 98 بالمائة من عائدات الجزائر الخارجية، والتي تغطي بفضلها النفقات العمومية المختلفة، في ظل السمة الربعية للاقتصاد الجزائري، ولذلك فإنّ تأمين منطقة الساحل يبقى ضروريا من أجل تأمين الصحراء الجزائرية، حيث توجد آبار النفط والغاز والمنشآت الخاصة بهما. ولعلّ إصرار الجزائر على ضرورة الحفاظ على الوحدة الترابية لدول الجوار، وتغليب الحوار لكفالة الاستقرار، يخفي إلى حد بعيد القلق الجزائري من انتقال التهديدات الأمنية إلى الجنوب الجزائري، في ظل فشل بعض الدول، على غرار ليبيا ومالي، عن التغطية الأمنية لأراضيها، وقد بيّن الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي بتنتقورين جانفي 2013 صدق المخاوف الجزائرية من انتقال عدوى اللأمن إلى جنوبها.

3- تأمين الاستقرار الداخلي:

تخشى الجزائر من انتقال العدوى الانفصالية إلى أراضيها، في ظل وجود عناصر تارقية على أراضيها سواء مواطنين، أو كلاجئين، خاصة وأنّ النزاعات العرقية الإفريقية سريعة الانتشار، بسبب التقسيم الاصطناعي للحدود الذي شنت الهويات على أكثر من دولة، كما هو الحال للتوارق الذين يتوزعون على الجزائر ومالي والنيجر وليبيا وبوركينا فاسو. ويزداد التخوف مع وجود العديد من الحركات المتطلعة إلى الانفصال بداخل الجزائر، على غرار الحركة الثقافية البربرية سابقا، أو الحركة من أجل استقلال منطقة القبائل سنة 2001 التي تحولت سنة 2013 إلى الحركة من أجل تقرير مصير منطقة القبائل، ومؤسسة ما يسمى بالحكومة القبائلية المؤقتة، وهي حركات ذاع صيتها مع عدم الاستقرار الداخلي من جهة، وحمى "الثورات العربية" من جهة أخرى.

ويضاف إلى ذلك تردي الأوضاع الأمنية، فعلى الرغم من جهود المصالحة الوطنية وسمود الجيش الوطني الشعبي، إلا أنّ بقايا الإرهاب ما تزال مهددة لاستقرار البلاد، ولتتفاقم مع أعمال الجريمة المنظمة، وانتشار الأسلحة لاسيما بعد سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011، والاضطرابات السياسية التي عرفتها الجزائر سنة 2011 وهو ما أوجد مناخا ملائما ومشجعا لعمل مثل هذه الحركات.

4- إعادة النشاط للدبلوماسية الجزائرية بعد جمود فترة "الأزمة":

تعد القارة الإفريقية بنزاعاتها وفرص التكامل فيها دائرة أعيد ضمنها بعث الدبلوماسية الجزائرية بعد فترة طويلة من الجمود الذي عرفته جراء العشرية السوداء. وقد مثل النزاع الإثيوبي- الأريتيري بداية ذلك الانبعث سنة 1999، ثم تلتها جهود أخرى على غرار مشروع النيباد، والدخول ضمن الإستراتيجية الدولية لمكافحة

الإرهاب، في ظل اعتراف الدول الكبرى بقدرة الجزائر على مواجهة تعقيدات حروب العصابات كذلك التي تنشأ الحركات الإرهابية، ولقد صارت الجزائر شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في أي جهد إفريقي لبناء السلم، وهي ضمن هذا الفضاء تسعى لإبعاد الأطراف الخارجية في بناء السلم وإحلال الأمن، رغبة منها في الحفاظ على استقلالية دول المنطقة وسيادتها الكاملة، مع الدعوة المستمرة لتكثيف التعاون الجهوي، وهي مواقف تستمد من الأصول السالف ذكرها.

5- السعي الدائم للريادة الإقليمية:

يكثر الحديث عن سعي الجزائر للريادة بل والزعامة في العديد من المناطق لاسيما ضمن الدائرتين المغاربية والساحلية. ويأتي رفض الجزائر للتدخل الخارجي في منطقة الساحل الإفريقي ليبرهن على هذا السعي، رغم أن تكلفة الريادة جد باهظة في منطقة تعاني دولها من التخلف الاقتصادي، والاضطراب السياسي.

المحور الرابع- تحديات المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي:

تواجه الجزائر في مسعاها لبناء السلم في منطقة الساحل مجموعة من التحديات يمكن تقسيمها إلى مصدرين رئيسيين هما:

1- التحديات الداخلية:

ويمكن إجمالها في الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية التي - كما تمت الإشارة إليها- لازالت تثير العديد من القلاقل، وتعرقل المشاريع التنموية والأمنية التي تتبناها الجزائر داخليا ناهيك عن تلك التي تبادر بها خارجيا. كما يضاف إلى ذلك التكاليف الضخمة التي تتطلبها عمليات بناء السلام، لاسيما وأنها تتم ضمن بيئات دمرتها آلة الحرب، ومن قبل أطراف عانوا طويلا من الفقر والتخلف. وتزداد الصعوبة مع ثقل مستلزمات التنمية الداخلية، بفعل الدمار الذي مس البنى التحتية خلال فترة الإرهاب، وانتشار البطالة في أوساط الشباب وقلة الاستثمارات المنتجة، والاعتماد على الريع البترولي لتغطية كافة النفقات الداخلية.

وفي الأخير يشار إلى صعوبة مراقبة تنفيذ الاتفاقيات لاستحالة القيام أو المشاركة في عمليات حفظ السلم، إذ تتبنى الجزائر مبدأ عدم محاربة الجيش خارج حدوده، ومن ثمة فهي لا تشارك في عمليات حفظ السلم التي تبقى ضرورية في العديد من الدول التي أبرمت اتفاقيات وقف الاقتتال، ولذلك تبقى الجزائر متمسكة بلجان متابعة تنفيذ الاتفاقيات ذات الطابع السياسي أكثر من لعب دور الحفاظ على السلم.

2- التحديات الخارجية:

تبقى من أهم التحديات الخارجية طبيعة المشاكل الأمنية المطروحة وتقاطعها والتي تشكل جبهة مشتركة للأزمات، وهي كما يلي:

- النزاعات الاجتماعية الممتدة

إن أحسن وصف لهذه النزاعات هو ما أسماه Benjamin Gidron النزاعات العنيدة، Untractable conflicts⁽³⁶⁾ للدلالة على عنفها واستمرارها، إذ كثيرا ما تتغير أطرافها والمسائل التي تناضل من أجلها بين الحين والآخر.

- الإرهاب:

تتقاطع النزاعات في المنطقة مع هذه الظاهرة التي تحولت من استخدام الساحل كقاعدة خلفية للانطلاق بعملياته تجاه الجزائر، بعدما دفعت بها جهود الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود، إلى فضاء للنشاط مستغلة الفواعل الأخرى كالمتمردين والمهريين، والمجرمين. وقد تبنت الجماعات الإرهابية مفهوم العدو القريب⁽³⁷⁾ ضمن هذه الساحة المتميزة بشساعة الأقاليم، وضعف القدرات العسكرية لدول المنطقة.

إن تحول الساحل إلى جبهة جديدة لنشاط الإرهابيين هو نتاج التحول الإستراتيجي جراء اختيار الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة كساحة جديدة للمعركة، والتاكتيكي بسبب سهولة النشاط، في ظل تعاطي الإرهابيين مع الأزمات والمطالب الداخلية لجلب الرأي العام.⁽³⁸⁾

ورغم الجهود المبذولة لصياغة إطار مشترك لمكافحة الإرهاب، كإنشاء مركز قيادة مشتركة في تماراست بالجزائر في عام 2010 وعقد قمم إقليمية عديدة، إلا أنّ انتهاج دول المنطقة مقاربات متباينة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب ومسألة الفدية جعل تلك الجهود تضيع سدى.

- نقص فرص التنمية:

تدور رحى النزاعات العرقية والعمليات الإرهابية والإجرامية في منطقة يميزها الفقر والجفاف والتهميش والإقصاء، مما جعل التجنيد في أوساط الجماهير سهلا من قبل هذه المنظمات التي أضحت توفر البديل من أجل الكسب السريع في ظل غياب فرص التنمية الحقيقية.

وعلى الرغم من إبرام اتفاقيات كثيرة مع التوارق، إلا أنّها بقيت حبرا على ورق خاصة فيما يتعلق بالشق التنموي، وذلك بفعل عدم الاستقرار السياسي وعدم جدية أطراف النزاع، وصعوبة تنمية المناطق الصحراوية البعيدة والصعبة التضاريس، خاصة وأنّ هذه الدول فشلت في تنمية عواصمها⁽³⁹⁾.

وهكذا، تبقى العقبة الرئيسية لبناء السلم هي نقص التمويل في غياب المصادر الوطنية، ومرور الهبات القليلة عبر القنوات الحكومية الرسمية كجزء واحد فقط من المجتمع⁽⁴⁰⁾ مما يصعب استفادة الجماهير الواسعة التي تعاني الفقر والتهميش.

المنافسة الإقليمية:

والبداية بالمنافسة الليبية سابقا في عهد معمر القذافي، إذ كثيرا ما حاول التوسط لحل النزاع الترقّي بين الحكومات المعنية والمتمردين، ووعدهم بتأسيس دولة الطوارق الكبرى⁽⁴¹⁾، وأقدم على تجنيد العديد من اللاجئين التوارق ضمن الفيلق الإسلامي، وإرسالهم للمحاربة في لبنان تجسيدا لنواياه الإستراتيجية⁽⁴²⁾. إن سياسة توظيف التوارق هذه وتجنيدهم لم تمر بسلا على دول المنطقة، بحيث سجلت عودة التوارق المالبين بعد سقوط نظام معمر القذافي، بداية القلاقل الداخلية في دولة مالي والتي أفضت في النهاية إلى التدخل الفرنسي فيها سنة 2013. أما المنافسة الثانية فيقودها المغرب الأقصى من أجل تحجيم الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، مركزا على أنّ الحركات الدينية المتطرفة والإرهابية في المنطقة ذات أصول جزائرية، ومع ذلك تبقى مالي غير قادرة على الاستغناء عن الدور الجزائري الذي لطالما كان له الفضل في الحفاظ على وحدته الترابية. ويستفيد المغرب في حملته تلك من البراغماتية المالية التي لا ترفض أي جهد يبذل في سبيل إيجاد حل للنزاع الذي طال أمده ولم يجد الحل بعد، خاصة وأنّ مالي لا تجاري الجزائر في قضية الصحراء الغربية، على عكس ما تقوم به موريتانيا.

وقد كان المغرب قد تعاون مع التدخل الفرنسي في مالي بكل وضوح في الوقت الذي بقي الموقف الجزائري غامضا، وهو ما يشير إلى محاولة إبعاد الجزائر عن المنطقة التي كانت تحتل السبق في إدارة مشاكلها الأمنية، وكسب المغرب لحلفاء دوليين، في ظل بقاء الجزائر رهينة مبدأ عدم انتقال الجيش خارج الحدود الوطنية. غير أنّ الجزائر لا زالت تساهم في تكوين وتجنيد وحدات من الجيش المالي والموريتاني والنيجيري التي هي حسب وزير الخارجية واجب واستثمار في الأمن الجماعي".

ارتباط بعض دول الساحل بالدول الغربية وتبعيتها لها:

يوضح التدخل الفرنسي في مالي اعتبار الساحل منطقة نفوذ فرنسية، نظرا لكونها المستعمر للمنطقة فيما سبق، والمستغل لثرواتها سيما اليورانيوم النيجيري، والذي يجعل أي مساس بالاستقرار في المنطقة مساس بهذا المورد الحيوي لفرنسا.

إنّ منطقة الساحل اليوم تعاني من تنافس دولي رهيب خاصة بين فرنسا والولايات المتحدة، بعد أن عرفت هذه الأخيرة تحولا في موقفها تجاه المنطقة باعتبارها قاعدة لتنفيذ إستراتيجيتها العالمية في مكافحة الإرهاب. ولعلّ التدخل الفرنسي في مالي 2013 هو أكبر دليل على هذه المنافسة، واعتراف من الولايات المتحدة بالمصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة.

ويبقى التحدي الأكبر الذي تولد عن هذا التنافس هو عدم المعالجة الجذرية لمشاكل الأمن بالمنطقة سوى ما تعلق بالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية لهذه الدول.

الخاتمة:

يتضح مما سبق أنّ المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي تحركها دوافع قائمة على صيانة المصالح والأهداف الحيوية العليا للبلاد من جهة، وتحقيق منطقة مجاورة آمنة ومستقرة من جهة أخرى.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لذات الغرض تبقى الجزائر تواجه مجموعة كبيرة من التحديات الداخلية والخارجية. ولعلّ عدم نجاح الاتفاقيات التي كان للجزائر اليد العليا في إبرامها من أجل إخماد النزاعات، لدليل على صعوبة كسب الرهانات، واستعصاء التحديات التي تواجهها الجزائر في مقاربتها لبناء السلم في المنطقة.

والحقيقة أنّ تلك التحديات ليست بالجديدة بل تعود معظمها إلى خصائص بنيوية متجذرة في أنظمة ومجتمعات وذهنيات الأفراد في المنطقة، غدتها التهديدات الأمنية الجديدة المختلفة، أو غياب فرص التنمية، والتي تعد في جزئها الأكبر نتاج ضعف الإرادة السياسية في هذه الدول لمعالجة فعالة للمشاكل المطروحة، في الوقت الذي ترتبط به مع دول غربية لا تجني معها سوى تعميق التبعية.

وهكذا فقد تبذل الجزائر المزيد من المال والجهد دون بناء سلم حقيقي في المنطقة، والذي يشترط تحقيق سلم علائقي يؤسس له المدنيون قبل العسكريين، باعتبار أمن الفرد لا يتحقق إلى من خلال أمن أخيه، وذلك من خلال إشراكهم في الدبلوماسية الموازية والمتعددة المسارات. فالأفراد اليوم وفي ظل النزاعات العرقية ليسو مجرد ضحايا، بل أضحووا يمارسون العنف بكل أنواعه، ومن ثمة تصبح أي عملية لبناء السلم لا يمكن أن تنجح دون إشراكهم، والعمل على إلغاء الأحقاد الدفينة التي تهيمن عليهم.

وكختام لهذه الدراسة يشار إلى المقولة الآتية: " إنه في عالم صارت الحرب منتشرة في كل مكان، لا بد وأن تصبح الدبلوماسية شغل كل إنسان".

الهوامش:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976،
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 المؤرخ في 23 فيفري 1989.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، الدستور، الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1998، ص.9.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المرجع السابق.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المرجع السابق.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، الدستور مرجع سابق، ص.9.
- 7- نفس المرجع، ص.7.
- 8- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير: قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011، ص. 28.
- 9- المرجع نفسه.
- 10- نفس المرجع، ص. 30

11 - Michelle I.GOWERIC, The peacebuilding: Theoretical and concrete perspectives,

<http://www.glencree.ie/site/documents/Gawerc-Peacebuilding-Theoretical%20and%20Concrete%20Perspectives.pdf>,
consulté le 2/11/2014.

12 - Hirosha ODA, peace building from below, <http://eprints.lib.hokudai.ac.jp/dspace/bitstream/2115/20475/1/ODA.pdf>,
consulté le 11.11.2014.

13 - **Idem.**

14 - Conceptual basis for peace building for the UN system adopted by the Secretary- General's Policy Committee in May 2007. <http://www.pbsdialogue.org/documentupload/45454619.pdf>, consulté le 9.9.2014.

*- يؤخذ مفهوم إدارة النزاع هنا على أنه المسار الشامل عند التعامل مع النزاع بدء بجهود التسوية، إلى الحل إلى متابعة ومراقبة الأوضاع بعد انتهاء أو إنهاء النزاع كما يشمل التحويل. أنظر للمزيد من الاطلاع:

Hamad, Ahmad, AZEM, "The Reconceptualisation of Conflict Management", Peace, Conflict and Development: An Interdisciplinary Journal, Vol. 7, July 2005, <http://www.brad.ac.uk/ssid/peace-conflict-and-development/issue-7/Reconceptualisation.pdf>, consulté le 23.10.2014.

15 - GOWERIC, **Op.Cit.**

16 - **Idem.**

17 - حسين بوقارة، " مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي "، في العالم الاستراتيجي، العدد 7، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2008، ص. 6.

18 - انظر اتفاقية تامنراست في:

Accord sur la cessation des hostilités, le Gouvernement de la République du Mali d'une part et le Mouvement Populaire de l'Azaouad et le Front Islamique Arabe d'autre part (Tamanrasset, 6 janvier 1991)

<http://www.unesco.org/culture/fr/indigenous/Dvd/pi/TOUAREG/TouaregC.pdf>, consulté le 20.10.2014.

19- Hirosha, **Op.Cit.**

20- Souleymane ANZA , La rébellion touareg est terminée, **Africa International**, Paris :Planète Afrique, N° 318, Octobre 1998, pp 14-15.

21- La crise en libye : nouvelle mediation algerienne ?, <http://www.jeune-independant.net/La-crise-en-Libye-Nouvelle.html>, consulté le 29.11.2014.

22 - **Idem.**

23 - « Le rôle d' Alger dans la crise libyenne souligné », **Horizons**, 14.10.2014. <http://www.horizons-dz.com>, consulté le 29.11.2014.

24 - **Idem.**

25- جمال الدين بوشقرة، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014، ص. 113.

26- المرجع نفسه.

27- المرجع نفسه.

28- نفس المرجع، ص. 114.

29- GOWERIC, **Op.Cit.**

30 - **Idem.**

31- أحمد شنه، العاصفة الزرقاء، حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية. الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص.73.

32- نفس المرجع، ص ص127 - 129.

33 -Jean François DAGUZAN, « Sécurité au désert : les trafics illicites, le crime organisé et les activités terroristes » , www.cidob.org/en/content/.../30562/.../jean_francois_daguzan.pdf, consulté le 20.11.2014.

34- بوشقرة، المرجع السابق، ص. 112.

35- DAGUZAN, **Op.cit.**

36 - GOWERIC, **Op.Cit.**

37- DAGUZAN, **Op.cit.**

38 - **Idem.**

39 -Marije BALT, Marco LANKHORST , Assisting Peacebuilding In Mali: avoiding the mistakes of the past, the hague institute for global justice.org.Policy-Brief-5-Assisting- Peacebuilding-in-Mali_1380818776.pdf, consulté le 28.11.2014.

40- **Idem.**

41 -Annette LOHMANN, **Who owns the sahara ?** library.fes.de/pdf-files/bueros/nigeria/08181.pdf , consulté le 28.11.2014.

42 - **Idem.**